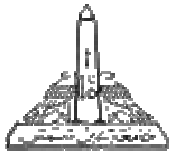

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

" دراسة مقارنة "

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث:

عمر محمد سلامة العليوي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محمد أنس قاسم جعفر	**رئيساً**
أستاذ القانون العام – ورئيس جامعة بني سويف سابقـــاً	
الأستاذ الدكتور / محمد المرسي زهرة	**مشرفاً وعضواً**
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس	
الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب	**مشرفاً وعضواً**
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس	
الأستاذ الدكتور / محمود أبو السعود حبيب	**عضـواً**
أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس	

١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

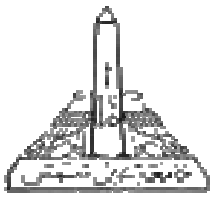

جامعة عين شمس

كلية الحقوق – قسم الدراسات العليا

صفحـة العنـوان

اسم الطالب: عمر محمد سلامة العليوي

الدرجة العلمية: دكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج: ٢٠١١

سنة المنح: ٢٠١١

جامعة عين شمس
كلية الحقوق – قسم الدراسات العليا

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: عمر محمد سلامة العليوي

عنوان الرسالة: حق الحصول على المعلومات في ضوء القانـــون الأردني رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧

" دراسة مقارنة "

اسم الدرجة: دكتوراه

لجنة الإشراف على الرسالة:

١. الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب، أستاذ القانون العام – كلية الحقوق– جامعة عين شمس.
٢. الأستاذ الدكتور / محمد المرسي زهرة، أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

تاريخ البحث: / / ٢٠١١

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة:

بتاريخ / / ٢٠١١

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

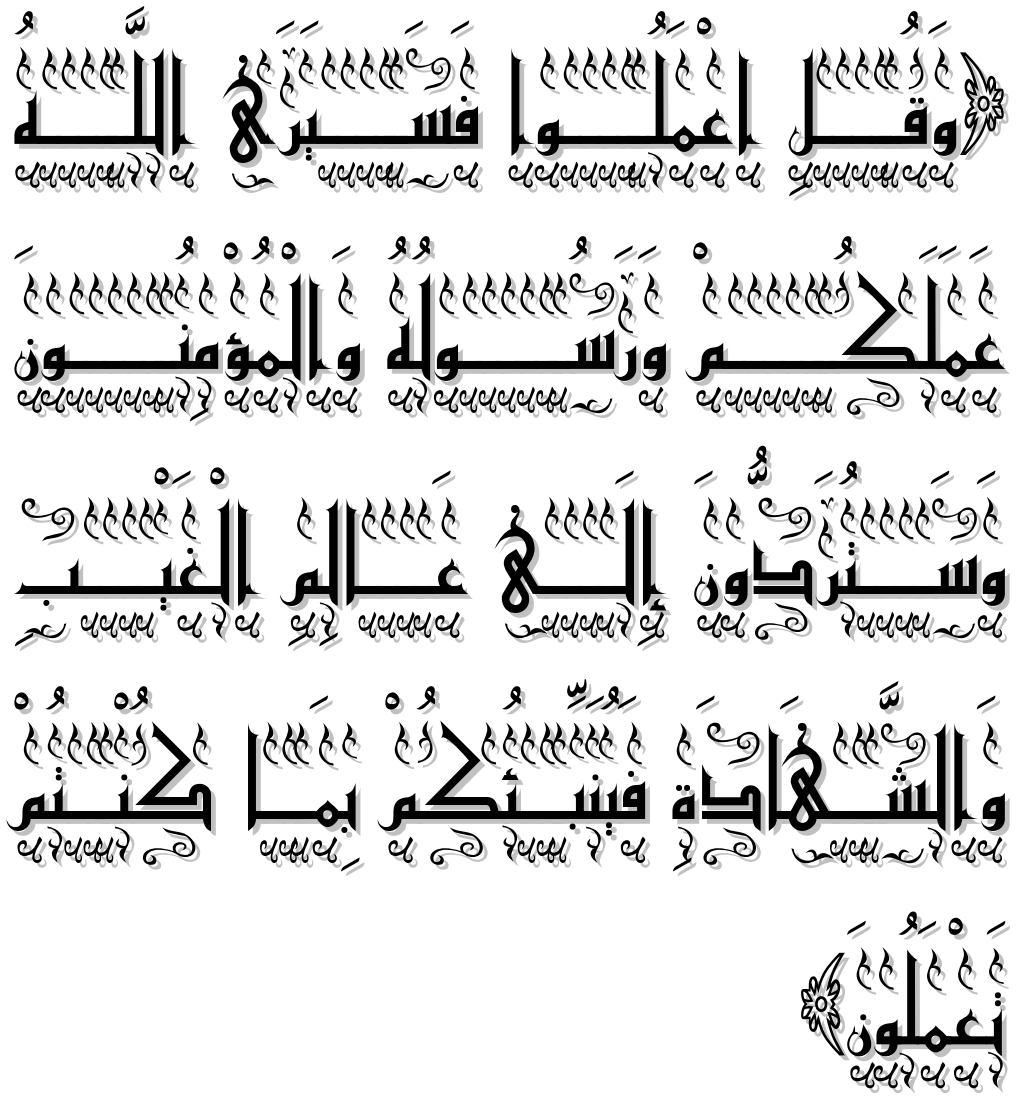

صدق الله العظيم

سورة التوبة: آية ١٠٥

الإهداء

تتراءى مع امتلاك بستان المجد أطياف من نُحب، فيحتار المرء لمن يقطف أزهاره، ولمن يهدي أغاريد أطياره، وهو الذي يوقن أن منهم ساقيه، وفيهم راعيه، ومنهم من علَّم صاحبه كيف يعتلي صهوَه، ويُزين بهوَه، ثم يدرك أنها ثمرة عطاءٍ جاد به الأحباب، وناجاه بالدعاء الأصحاب، فسطع علماً يُهدى، وبه يُنتفع.

إلى من كان لهما الفضل بعد الله فيما أنا عليه، نهر العطاء، ومصدر الحنان، إلى من أنجبا وربيا وأدبا وأعطيا بسخاء من غير منٍّ ولا رجاء، أطال الله عمرهما على الطاعة والعمل الصالح: (والدي ووالدتي).

إلى أساتذتي: بعلمكم وأخلاقكم ... أقتدي، إلى إخوتي وأخواتي: اشتقتم وترقبتم ... فهذه هديتي، إلى شريكة حياتي: تحملت عناء غربتي ... فلكِ خالص محبتي، إلى أصدقائي وزملائي: لتشجيعكم وحبكم ... كل تقديري.

لكم جميعاً: مع خالص شكري واحترامي، وبكل تواضع: أرجو قبول هديتي

الباحث

عمر محمد العليوي

الشكر والتقدير

الشكر هو الكلمة الطبية،أصلها ثابت وفرعها في السماء، يلجأ إليها الإنسان حينما يثقل كاهله عظيم الإحسان، وإذا كان الاعتراف بالحق فضيلة، فإن إسداء الشكر لمستحقيه فريضة أيضاً، من لم يشكر الناس لا يشكر الله.

ومن هنا يشرفني، وقد وفقني الله لإنجاز ها العمل؛ أن أتقدم بأعمق معاني الشكر، وأصدق العرفان والامتنان لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب، أستاذ القانون العام – جامعة عين شمس، ودرة القانون في مصر والوطن العربي، الذي تفضل بالإشراف على الرسالة؛ بالرغم من كثرة أعبائه، والذي لأستاذيته الفذة، وتشجيعه، وآرائه النيرة الفضل الأكبر في خروج هذا البحث إلى النور، والذي لم يبخل عليَّ بعلمه الوفير، وخبرته الناضجة، طيلة مدة البحث، فكان نعم المعلم، فجزاه الله عنا كل الخير.

كما أتقدم بخالص شكري، المصحوب بأسمى آيات التقدير والاحترام، لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور / محمد المرسي زهرة، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، وعميد كلية الحقوق – جامعة الأمارات سابقاً، بمشاركته في الإشراف على الرسالة، فكان لعلمه عظيم الأثر في إثراء هذه الرسالة على النحو الذي نأمل أن تكون عليه، فله مني الشكر والاحترام.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان، لأستاذنا الفاضل، الأستاذ الدكتور / محمد أنس قاسم جعفر، أستاذ القانون العام، ورئيس جامعة بني سويف سابقاً، الذي تفضل برئاسة

لجنة الحكم على الرسالة، وإنه لشرف لا يدانيه شرف، أن يحمل غلاف الرسالة اسم عالم جليل ذاع صيت أستاذيته في عالم الفكر القانوني العربي، فله مني عظيم الشكر والاحترام.

ويشرفني أيضاً أن أتقدم بعظيم الشكر لأستاذنا الفاضل، الأستاذ الدكتور / محمود أبو السعود حبيب، أستاذ القانون العام، بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضله بالاشتراك في تحكيم هذه الرسالة، فهو من أهل العلم المشهود له بعلو المقام، فلا يسعني إلا أن أشكره شكراً لا ينقضي ترديده.

وإذا كنت أتشرف باجتماع كوكبة فقهاء القانون العام والمدني في مصر، والوطن العربي؛ للحكم على رسالتي، فإنني أطمح لأن تكون رسالتي خليقة بأن توضع أسماء أساتذتي عليها .

الباحث

عمر محمد العليوي

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة.

يدخل مبدأ الشفافيـــة والحصول على المعلومـــات اليوم ضمن المقوّمـــات السبعة " للحكم " التي حُدِّدت في وثيقة البنك الدوليّ لعام ١٩٩٢ بشأن الحكم والتنمية في سعيها للوصول إلى الحكم الرشيد [١]. وقد بدأ الاعتراف بحقّ المواطنين في الحصول على المعلومات يأخذ بالتوسع بوصفه أداة هامة لتعزيز الانفتاح والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. وفي الواقع، أصبحت السريّة الحكوميّة أداةً بالية في عصر العولمة وتحرير التجارة. فالمواطنون، وأصحاب المصلحة، والمستهلكون للخدمات العامة، والمستفيدين من برامج التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع الأعمال والتجارة، جميعهم يحتاجون إلى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات الحكومية سواء ما كان منها يتصل بعملياتها أو بقراراتها.

وأول ما يثيره الحديث عن حقّ الحصول على المعلومات الحكومية هو، لماذا الحق في الحصول على المعلومات ؟.

يمكن من خلال المناقشات التي دارت حول هذا الحق في المحاكم الدولية، ولجان الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمحاكم الدستورية، والمؤلفات الفقهية، استخلاص أهم الأسباب التي تجعل منه ضرورة لا غنى عنها لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك كما يلي:

١. أصبحت العلاقة الطردية بين السرية الحكومية والفساد واضحة وضوح الشمس. وقد لوحظ أنَّ الحكومة التي تعمل بسرية زائدة تكون عرضة للفساد بشكل أكبر من الحكومات التي تعمل في وضح النهار. من هنا، كان الحق

---

[١] The World Bank, Governance and Development, 1st ed, World Bank publication, Washington, D.C., April 1992, p. 39 et seq. Available at: (http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/1999/09/17/000178830_98101911081228/Rendered/PDF/multi_page.pdf).

في الحصول على المعلومات الحكومية خطوة هامة لتمكين الشعب من مكافحة الفساد الحكومي [١].

٢. يعتبر حق الحصول على المعلومات أوكسجين الديمقراطية [٢]. فالحكومة الديمقراطية على عكس الحكومة الاستبدادية لا بد أن تقوم على ثقة المحكومين، مما يحتم عليها عرض أكبر قدر ممكن من أعمالها على المواطنين للتعرف على أهدافها وسياساتها وبرامجها، وبالتالي مساعدتها في تحقيق تلك الأهداف والبرامج. أما السرية المفرطة في أداء الحكومة فهي تقود إلى ترويج الفساد والقمع والمحسوبية وسوء استخـــدام أو إساءة السلطة، وعلى حدِّ تعبير لجنة Franks في المملكة المتحدة فإن الحكومة التي تتخذ من السرية هدفاً لها، أو التي تعمل بسريّةٍ أكبر من القدر اللازم لإنجاز المهام بفاعلية، تفقد ثقة الشعب [٣]. كما ذكر القاضي الأمريكي دامون ج. كيث: (إن الديمقراطيّات تموت خلف الأبواب المغلقة، فحين تبدأ الحكومة بإغلاق الأبواب فهي تتحكم كما تشاء بالمعلومات التي هي حق الشعب وملكه، وأي حكومة تعمل في ظل السرية تقف في تعارض كليٍّ مع المجتمع) [٤]. لذلك، فإنَّ الانفتاح في أداء الحكومة يعد عنصراً أساسياً في

---

[١] Nurhan Kocaoglu & Andrea Figari, Using the Right to Information as an Anti-Corruption Tool, Transparency International, 2006. Available at: (http://www.transparency.org/publications/publications/right2know).

[٢] منظمة المادة ١٩، حق الجمهور في المعرفة " مبادئ في التشريعات المتعلقة بحرية الإطلاع، ضمن كتاب: حق الجمهور بالمعرفة " الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية، الطبعة الأولى، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، بعبدا، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٢.

[٣] Jaytilak G. Roy, Right to Information: A Key to Accountable and Transparent Administration, in Contemporary debates in public administration, Prentice-hall of India private limited, New Delhi, 2003, p. 313.

[٤] جيرمي بوب، الوصول إلى المعلومات " حق من ومعلومات من؟ "، ضمن كتاب: الحق في الإطلاع " الواقع العربي في ضوء التجارب الدولية "، الطبعة الأولى، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، بعبدا، لبنان، ٢٠٠٤. ص ٣١٣.

الديمقراطية، كما يعد الحق في الحصول على المعلومات حقاً ديمقراطياً أساسياً.

٣. تكتسب الحكومة المعلومات والوثائق من خلال ممارسة السلطة الممنوحة لها من قبل الشعب. لذلك، تعد تلك المعلومات والوثائق من الناحية المنطقية ملكاً للشعب ملكية عامة [١]. كما أنَّ الوثائق والمعلومات هي مرآة تعكس مدى نجاح الحكومة في تحقيق المصلحة العامة [٢]. لذلك يكون من حق الشعب الحصول على المعلومات والوثائق التي تقع بحوزة الحكومة، بهدف تقييم أعمالها وأنشطتها، وبالتالي إمكانية مساءلتها ومحاسبتها إذا أساءت استخدام السلطة.

٤. لكي تكون الديمقراطية فعالة ومجدية، ينبغي أن تكون الإدارة مستجيبة، وهذه العملية هي عملية ثنائية؛ فمن جانب، يلزم أن ترتكز الإدارة على المواطن، مما يعني ضرورة استجابتها لتطلعات المواطنين المشروعة واحتياجاتهم. ومن جانب آخر، فإن المواطنين مطالبون بالتعاون واليقظة، وهذه اليقظة تتطلب أن يبقى المواطن مستنيراً لكي يتمكن من مساءلة الإدارة العامة، ويجعلها أكثر قرباً منه. لذلك، تعد اليقظة الدائمة والمستنيرة أفضل ضمان للحكومة الديمقراطية، ولا أحد ينكر ما للحق في المعرفة من دور في تنوير المواطنين، فهو يتيح لهم فرصة الوصول إلى الإدارات الحكومية والوثائق، وبالتالي اكتساب المعرفة حول ما يدور داخل الحكومة [٣].

---

[١] Anura R. Weereratne, the Australian freedom of information legislation and its applicability to sri lanka, thesis, university of Canberra, October 2001, p 8.

[٢] هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام، ترجمة: عبد السلام رضوان، الإصدار الثاني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار ١٩٩٩، ص ٤٥.

[٣] Jaytilak G. Roy, op. cit, p. 313.

٥. يتجه الحق في الحصول على المعلومات إلى إزالة السرية غير الضرورية عن عملية صناعة القرارات الحكومية، وهو يساعد على تحسين نوعية القرارات المتخذة في السياسة العامة أو الإدارة، كما يتيح للمواطنين فرصة التعرف على القرارات الحكومية والأسس التي تقوم عليها، مما يمكنهم من ممارسة الحكم السليم على السياسات العامة وعملية صنع القرار في الإدارة العامة.

٦. يعد الحق في الحصول على المعلومات أحد الوسائل الناجعة لتعزيز الديمقراطية الشعبية، وضمان المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، وأنشطة التنمية. كما أنه يضع الحكومات المحليّة تحت التدقيق العام، مما يجنبها ارتكاب الأخطاء المكلفة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن الدور الذي يلعبه حقُّ الحصول على المعلومات في المجتمع الديمقراطي لا يقف عند مجرد تحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات الحكومية، بل يدخل أيضاً في باب تحقيق التوازن في السلطة بين الحكومة والشعب. وفي ذلك يقول القاضي الأسترالي Thomas: (هناك ارتباط وثيق بين السلطة والمعلومات، ويمكن النظر إلى التحرك نحو الحكومة المفتوحة على أنها محاولة لتصحيح الخلل في السلطة من خلال تأمين وصول المواطنين إلى المزيد من المعلومات الحكومية. لذلك، فإن الحكومة المفتوحة في جوهرها تعني تحول السلطة من الحكومة إلى الشعب صاحب السيادة الحقيقية) [١].

ولقد فطن النظام العالمي بشقيه: الدولـــيّ، والداخلـــيّ لأهمية هذا الحق مؤخراً. فبعد انهيار الأنظمة السلطوية في ثمانينيّات القرن الماضي وظهور الأنظمة الديمقراطية، أخذت رياح التغيير تهبُّ على الأنظمة القانونية المختلفة دافعة بها إلى تقرير حق الحصول على المعلومات وصياغته في نصوص ملزمة وصلت إلى حدٍّ

---

[١] Hon Justice EW Thomas, Secrecy and Open Government, in Essays on Law and Government, Vol. 1, Principles and Values, ed PD Finn, Law Book Co, Sydney, 1995, pp. 184-185.

تقديسه كحق دستوري صريح في بعضها، إذ يوجد اليوم ما لا يقل عن تسعين دولة تمتلك قوانيناً لحق الحصول على المعلومات / حرية المعلومات (FOIAs) صدر معظمها في العقدين الماضيين، كما يوجد ما لا يقل عن تسع وأربعين دولة تمتلك نصوصاً دستورية تقر صراحة بحق الأفراد في الحصول على المعلومات الحكومية صدر معظمها بعد عام ١٩٨٩.

وقد قوبل صدور هذه القوانين بترحيب كبير من جانب الفقه والصحافة ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم الابتكارات والتطورات في مجال القانون العام، فهي بذلك أنهت حقبة الحكومة السرية التي مكثت في التطبيق ردحاً طويلاً من الزمن، وأعلنت عن ولادة المبدأ الجديد الذي يحكم علاقة الأفراد بالمعلومات الحكومية " مبدأ الشفافية ".

وفي المشهد العربي، تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية الأولى عربياً في تبنيها لقانون حق الحصول على المعلومات[١]، وهي قطعاً لن تكون الأخيرة، فقد بدأ هذا الحق يطرح نفسه بقوة على جدول عددٍ متزايدٍ من الدول العربية. كما بدأ يشق طريقه ضمن مطالب وخطابات المجتمع المدني العربي، وأخذ يتردد بقوة في العديد من بياناتها ووثائقها، حتى أنه بات يتخذ صورة تحركات منظمة وائتلافات وشبكات وطنية وإقليمية. فعلى صعيد التشريع، هناك اليوم عدة مشروعات قانونية تطرح نفسها بقوة في البحرين واليمن. كما أن هناك مطالبات جدية بإصدار قوانين لضمان حق الحصول على المعلومات في كل من المغرب ولبنان ومصر.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

تتشارك قوانين حق الحصول على المعلومات / حرية المعلومات (FOIAs) في تحقيق جملة من الأهداف، منها:

---

[١] لمزيد من التفصيل حول حق الحصول على المعلومات في الدول العربية، راجع: التقرير السنوي الخامس حول حرية الصحافة والمخصص لحق الحصول على المعلومات في الدول العربية، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

١. فتح أبواب الحكومة المغلقة وضمان خضوعها للمساءلة والمحاسبة.
٢. زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرارات الحكومية.
٣. ضمان دقة المعلومات الشخصية وحداثتها.
٤. تمكين الأفراد من البقاء على علم بالقرارات الحكومية التي تؤثر في حياتهم.

ومع ذلك، فإنَّ مفهوم حق الحصول على المعلومات الحكومية ليس بالمفهوم المطلق، فجميع قوانين حق الحصول على المعلومات (FOIAs) تمنح الحقَّ القانونيَّ في الحصول على المعلومات الحكومية مع وجـــود بعض الاستثناءات عليه. لذلك، هناك توترٌ متأصلٌ في قوانين حق الحصول على المعلومات بين أهدافها المعلنة في الانفتاح والمساءلة والمشاركة الشعبية الواعية، وبين الفهم التقليدي بأهمية الحكومة السرية في بعض الأحيان.

ودور القانون هنا هو تحقيق التوازن بين المصلحة العامة في الحصول على المعلومات الحكومية مقابل المصلحة العامة في حماية سرية أنواع معينة من المعلومات. وهنا فقط يمكن أن تتكشف الإرادة الحقيقية للمشرع في تبنيه لقانون حق الحصول على المعلومات، فيما إذا كانت مبنية على قناعة تامة بفوائد الانفتاح في المجتمع الديمقراطي، أو أنها جاءت نتيجة للضغوط الدولية التي تمارسها الجهات المانحة – كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي – على الدول لتبني قوانين الشفافية ومكافحة الفساد. ففي الحالة الأولى، تتجه إرادة المشرع دائماً إلى توسيع نطاق هذا الحق إلى أقصى مدى ممكن. بينما تتجه في الحالة الثانية إلى تقييد هذا الحق قدر المستطاع، فيكون قانون حق الحصول على المعلومات قانوناً " شكلياً " لا يقدم لمبدأ الشفافية الكثير، بل قد ينهض في بعض الأحيان كسبب من الأسباب المعيقة لحرية تداول المعلومات في الدولة.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ الاعتراف بحق الحصول على المعلومات بموجب قوانين الوصول إلى المعلومات لا يقدّم الكثير للمجتمع إذا لم تتضمن تلك القوانين المبادئ الأساسية لحق الحصول على المعلومات، وفي مقدمتها: تقرير مبدأ الكشف

الأقصى عن المعلومات، وإنشاء قاعدة الوصول الافتراضي إليها، وإلزام الإدارات الحكومية بواجب النشر، وخضوع الاستثناءات الواردة على قاعدة الكشف لاختبار الضرر وأولويّة المصلحة العامة، وتقرير حقّ الأفراد في الطعن القضائي على قرارات الإدارة الصادرة برفض طلب المعلومات، ونشر ثقافة الحق في المعرفة وتعزيز الانفتاح.

ومن هنا، فإن تقييم تجربة أي دولة في مجال تنظيم حق الحصول على المعلومات، وفحص ما إذا كان قانونها يوفر أساساً جيداً لممارسة هذا الحق على نحو فعّال، ويحقق أقصى درجات الشفافية والانفتاح في الإدارة العامة، يتطلب إخضاع هذا التنظيم للمعايير الوطنية والدولية المتفق عليها بشأن تحديد مضمون هذا الحق، ونطاقه، وشروطه، وكيفية ممارسته، والضمانات التي تحيط بهذه الممارسة.

وفي معظم الدول، هناك ثقافة متأصلة للحكم السريّ داخل الإدارات الحكومية، وهذه الثقافة مبنية على مواقف وممارسات عميقة جداً. لذا، قد يكون من الصعب فرض الانفتاح على موظفي الإدارة إذا لم تتغير لديهم هذه الثقافة، حتى في ظل وجود أكثر قوانين حقّ الحصول على المعلومات تقدماً. وهو ما يعني بالنتيجة ضرورة تهيئة المناخ المناسب داخل الإدارات لممارسة حق الحصول على المعلومات على أكمل وجه.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

على ضوء ما يطرحه التنظيم القانوني لحق الحصول على المعلومات من مشكلات قد تنال من أهدافه في فتح أبواب الحكومة المغلقة وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرارات الحكومية، يصبح من الضروري فحص كافة النصوص القانونية المنظمة له، وإخضاعها للمبادئ والمعايير الدولية والوطنية المتفق عليها بشأن تحديد مضمونه، ونطاقه، وشروط ممارسته، وضمانات هذه الممارسة. ومن ثم، تقييم ما إذا كانت توفر أساساً جيداً للانفتاح الحكومي والمشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة. كما يكون من الضروري أيضاً فحص البيئة الإدارية والاجتماعية التي تطبق

فيها هذه النصوص، فالحكومة المفتوحة تتطلب مواطنين يعون جيداً أهمية المعلومات الحكومية في المجتمع الديمقراطي، وإدارة تدرك بأن الشفافية قيمة أساسية في المجتمع الديمقراطي، وليست مجرد شعار ترفعه للاستهلاك الخارجي.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة، فهي تعد أول دراسة تتناول بالبحث قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني، وتضعه موضع التقييم، بإتباع منهج الدراسة التحليلية المقارنة مع الاتجاهات التقدمية والأكثر تقدماً. كما أنها تعد أول دراسة ترصد البيئة الإدارية والاجتماعية التي يطبق فيها هذا القانون، وتقيس حجم الثورة التي أحدثها في المجتمع الأردني منذ صدوره وحتى هذا التاريخ.

رابعاً: منهج الدراسة.

عندما بدأ موضوع الشفافية وحقُّ الحصول على المعلومات يلوح في سماء الأردن مع بدايات عام ٢٠٠٥، حرصتُ على المشاركة في جميع المؤتمرات والندوات التي عقدت لتقييم نصوص مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات المقدم من الحكومة عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الوقت أدركتُ أن هذا التقييم لن يؤتي أكله ما لم يأتِ من خلال دراسة تحليلية مقارنة مع أكثر تجارب الأمم تقدماً.

ومن هذا المنطلق، فقد اتبعت في دراستي لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات وتطبيقاته في الأردن، منهج الدراسة التحليلية المقارنة بأكثر تجارب الأمم تقدماً، وعلى رأسها التجربتان الأمريكية والفرنسية. وجاء اختياري للتجربة الأمريكية لكونها تعد – وبحق – أكثر التجارب ثراءً، وعمقاً، واستفادة من تطبيق قواعد الشفافية. بالإضافة إلى أنها تعد مهد ولادة حق الحصول على المعلومات في القرن العشرين. أما اختياري للتجربة الفرنسية فقد جاء لاعتبارين اثنين: الأول، وهو أن الإدارة الفرنسية تعد من أكثر الإدارات تمسكاً بقواعد البيروقراطية الإدارية بما في ذلك قاعدة السرية الإدارية، وهنا تقدم هذه التجربة الفرنسية نموذجاً لكيفية